

أسواق العنف: إطار تحليلي للصراعات السياسية المعاصرة الكونغو الديمقراطية نموذجاً

د. أسماء حسين محمد *

مستخلص

أثبتت العديد من الدراسات البحثية الحديثة أن هناك علاقة قوية بين الكثير من الصراعات السياسية الدامية والتریح من الحرب باستخدام العنف. بكلمات أخرى يمكن القول إن العنف لم يعد ينظر إليه على أنه إحدى نتائج الحرب، بل هو في كثير من الأحيان أحد متطلبات استدامة الفوضى وعدم الاستقرار من أجل ضمان استدامة التریح والثراء.

في قلب هذه الصراعات الدائرة يتمركز عدد من الراغبين في التریح السريع من أفراد ومؤسسات وشركات عالمية ولوردات حرب وهو ما أفضى إلى نشوء ظاهرة "أسواق الحرب".

تناقش هذه الورقة هذا الإطار التحليلي الحديث متخذةً من الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية نموذجاً صارخاً لوجود هذه الأسواق.

تبدأ الورقة بمحاولة للتعريف بمفهوم سوق العنف ثم تحاول الاستناد إلى عدد من الأطر والمداخل لتحليل الظاهرة. ثم تفرد الورقة بعض من فقراتها في تطبيق هذه المدخل التحليلي لتحليل الصراع في الكونغو الديمقراطية.

تخلص الورقة إلى صعوبة القضاء على هذه الظاهرة في ظل هيمنة النظام الرأسمالي العالمي. إلا أن تجربة الكونغو الديمقراطية تعطي بصيصاً ضئيلاً من الأمل في إمكانية الحد من انتشار أسواق العنف إذا تضامنت الجهود الإنسانية المخلصة.

Abstract

Recently, abundant researchers proved the strong links between several severe political conflicts and the acquisition of wealth based on violence. In this sense violent conflicts are not the product of political mismanagements, but rather, violence is used to generate wealth and richness. At the core of this process warlords, globalize companies and rich-seeking adventurers maintain chaos and instability to ensure the reproduction of markets of violence.

This paper discusses this new trend in analyzing conflicts. The first section of the paper is devoted to the definition of "markets of violence". The second section

L

* أستاذ مساعد - جامعة جوبا - كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية - قسم العلوم السياسية

tries to use several schools of thoughts in order to put down a rational foundation for understanding the orientation of this social action

Referring to the Congo Democratic civil wars as a case-study, the paper was able to verify that this new analytical perspective could be a promising tool in analyzing most of African conflicts.

The paper believes that the demise of this sort of markets is very difficult within the current context of international capitalism. However, the Congo Democratic experience threw some lights of hope on the possibility of minimizing markets of violence's perpetuation.

مقدمة:

عند الحديث عن العنف السياسي فإن معظم الانطباعات التي قد تتولد لدى القارئ غير المتخصص في الدراسات ذات الصلة بالنزاعات هي ما يلحقه ذلك العنف من دمار وخراب وقتل وتشريد. ويتبادر دوماً إلى الأذهان أن هناك عوامل سياسية قوية وراء اندلاع الحروب وأحداث العنف السياسي. وقد تتراوح تلك العوامل ما بين صراعات حزبية وطائفية إلى الاختلاف الحاد بين قادة السياسة حول تقسيمات السلطة والثروة إلى التدخلات الأجنبية. لكن قلما يتبادر للذهن أن هناك أسباباً غير معلنة للعنف السياسي.

هذا المقال يتناول إحدى الأوجه الخفية للعنف السياسي. وهي خفية لأن هناك القليل من الباحثين من لهتم بتناول هذا الجانب من تحليل أسباب الصراعات، كما أنها خفية أيضاً لأن هذه الأسباب تتخفى وراء سحب كثيفة من الدعايات السياسية والمظالم الإثنية أو تتدثر بدثار سميكة من الدعاية الإيدلوجية وبالرغم من أن هذا البحث بحث نظري، إلا أن ذلك لا يمنع من مناقشة بعض الأمثلة لأسواق العنف خاصة في إفريقيا كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

إن العنف ظاهرة طبيعية لازمت الإنسانية منذ صراع قابيل وهابيل. ويبدو أنه كان مُراً متوقعاً حيث ابتدرت الملائكة ربها بسؤال عن حكمة خلق الانسان فقال الله تعالى في ذلك:

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِئِكَةِ خَلِّفُوا فِيهَا لِيُبْلِيَ عَمَلَهُمْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا أَوْ مَن يُصْلِحُ
مَاءً وَنَدْحًا نُسَبِّحُ بِحَمْدِهِمْ لَوْلَا قَوْلُ ذُنُوبِي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ " (البقرة: 30).

إن نحن لا نناقش هنا حتمية الصراعات ، بل سؤلنا يتركز في محاولة معرفة الإجابة عن الأسئلة التالية: هل كل الصراعات السياسية هي لأسباب سياسية بحتة؟ أم أن هناك وجهاً اقتصادياً مهماً غير معلن للعنف السياسي؟ هل يمكن أن تستمر الصراعات السياسية لأسباب تتعلق بالعوامل الاقتصادية؟ بمعنى آخر هل يمكن أن يدار الصراع السياسي بغرض التكسب والربح من طاحونة العنف؟

إننا نتحدث في هذا المقال عن موضوع قديم وحديث في آن واحد. فظاهرة قيادة صراعات سياسية لأغراض اقتصادية ليس بالأمر المستحدث فقد كوّنت القوى الاستعمارية الغربية في القرن السادس عشر شركات اقتصادية كبرى ذات صلاحيات واسعة - مثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الغربية الهولندية - من أجل لستكشاف واستغلال موارد الشعوب الأخرى والهيمنة عليها ولو بالقوة العسكرية. ولم يكن تاريخ الاستعمار الغربي للدول الأخرى لإ تعبيراً اقتصادياً عنيفاً ، فاندماج الدول النامية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يكت طواعية بل جاء قصراً عبر الاستعمار ثم هو يأتي الآن بشكل أو بآخر عبر الآليات الحديثة كالشركات متعددة الجنسيات ، أو عبر الدعم و المشاركة في أسواق العنف.

لكن على الجهة الأخرى فإن الظاهرة -ظاهرة أسواق العنف- تعتدّ ظاهرة حديثة لكونها تتم في ظل المرحلة الراهنة من العولمة. فلاشك أن العولمة قد ساهمت بشكل ملاحظ في التطور التقني والمعلوماتي الذي ساهم بدوره في تطوير ق فاعلة في إدارة الحرب و تحديد الأهداف وتدميرها بشكل هائل. لكن الأهم من ذلك هو قدرة العولمة على إبراز أشكال متجددة للصراع السياسي بفضل التشبيك العالمي الذي ساهمت الثورة المعلوماتية الراهنة في تكوينه.

إن فهم ظاهرة أسواق العنف قد يقدم لنا تفسيراً ولو جزئياً لاستمرار الصراع الدامي في كثير من الدول مثل العراق والصومال وأفغانستان. كما أنه يلقي الضوء على بعض من أسباب الانقسامات المتتالية للجماعات المتمردة في دارفور بالرغم من وحدة القضية والهدف المعلن. كما يمكنه تقديم رؤية تحليلية مختلفة لأحداث التطهير العرقي المأساوي الذي حدث في كل من رواندا وبوروندي والبوسنة والهرسك. وقد يساهم الحديث عن أسواق العنف أيضاً في معرفة أسباب استعصاء بعض الصراعات السياسية على الحل.

قبل الاسترسال في هذا الموضوع علينا أن نتعرف إلى بعض التعريفات الموجزة لأهم المصطلحات الواردة في المقال ومن ثم يمكن أن نتناول ظاهرة أسواق العنف وأسبابها في الإطار النظري بشيء من التفصيل.

الصراع Conflict: كثيراً ما يستخدم الباحثون مصطلحي "العنف" و"الصراع" بإعتبار أنهما مفهومان متطابقان من حيث المعنى والمدلول اللفظي، في حين أن المصطلحين باتفاق المتخصصين في هذا المجال متقاربان وليسا مترادفين بصفة عامة يُعرف الصراع على أنه " حالة لجمعية يتصارع فيها طرفان على الأقل في ذات الوقت من أجل الحصول على الكم المتاح من المصادر النادرة ". (Wallensteen 2002:15)

أما **العنف Violence** فيحدد حسنين (حسنيين 1999: 42-44) ثلاثة اتجاهات رئيسية لتعريفه. اتجاء الأول يُعرّف العنف باعتباره الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الإذى

أسماء حسين محمد

أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب

والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات. أما الإتجاه الثاني فهو يوسع فى الإتجاه الأول فيصبح العنف مشتتلاً على التهديد باستخدام القوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها. أما الإتجاه الثالث فهو يُعرّف العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع وهو ما يطلق عليه "العنف البنائي".

أما كونه **عنف سياسياً** Political Violence فذلك لأن استخدام القوة والعنف، أو التهديد باستخدامهما، يهدف إلى إجراء تغييرات جوهرية فى السياسات الحكومية القائمة، أو يهدف إلى تغيير النخبة الحاكمة أو النظام السياسي بمجمله. عادة ما يكثر فى مثل هذا العنف استخدام بعض القيم الدينية أو الاجتماعية أو العرقية أو الأيدلوجية من أجل استجلاب الدعم الشعبي اللازم.

أمرء الحرب War Lords : هم الوسطاء والوكلاء والتجار فى أسواق العنف. أو بمعنى آخر هم: "المتربحون من أعمال سوق العنف". وهم إما مجموعة من الأفراد أو من المؤسسات التى تدير الصراع السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر ويحافظون على الفوضى والعنف بغرض التكبس والتربح وفى ظل العولمة فإنه لم يعد من الضروري أن يكون كل أمرء الحرب مواطنين فى الدولة التى تعاني من الصراع، بل من الممكن أن يكونوا أجنبى متربحين أو على هيئة مؤسسات وشركات متخصصة فى إدارة تجارة الحرب ولو تحت غطاء مسميات أخرى. وقد يتورط بعض قيادات النظام الحكم أو بعض الضباط و الموظفين المحليين فى الشبكة.

العولمة Globalization هى عملية تداخل مستمر بين الشعوب والاقتصاديات والثقافات على مستوى العالم مستندةً فى ذلك على الثورة المعلوماتية والتقنية الهائلة التى أحدثتها الطفرة العلمية الراهنة. وبالرغم من أن العولمة ليست نتاجاً مفاجئاً للحراك الإنسانى، إلا أن الحقبة الحالية من العولمة هى الأقوى والأعمق من حيث التأثير على الإنسان والدولة. كذلك لا يمكن اعتبار العولمة نتاجاً اعتباطياً للحراك الاقتصادي العالمى، بل هى مثرة مباشرةً للتطور العلمى من جهة وللنفوذ الرأسمالى العالمى والسياسات الاقتصادية والهيمنة الثقافية الرأسمالية من جهة أخرى خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقى.

يؤكد "زلوم" أن العولمة فكر مدرّوس تم إيجاده بعد دراسات مستفيضة قبل وأثناء الحرب العالمية وتم خلق المؤسسات اللازمة لإدارته ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى. وأصبحت عملية استلاب الشعوب الأخرى وخيراتها تتم عبر العولمة وأدواتها كالشركات عبر القطرية المتعددة الجنسيات التى يديرها أرباب المال عن بعد. (الطيب 2002: 8-13)

أسواق العنف: بصفة عامة فإن الأسواق تعنى الأماكن التى تُقصد فى فيها أغراض البيع والشراء لخدمات أو بضائع محددة. (Hanson 1986: 149)

أسماء حسين محمد أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب

وأسواق العنف مثلها مثل كل الأسواق الأخرى يوجد بها وكلاء ووسطاء وتجار وزبائن وبضائع، و تتداخل فيها عوامل الربح والخسارة. وكما في الأسواق الاعتيادية ، تعتمد استمرارية هذه الأسواق بشكل أساسي على عامل احتمالية الربح مقارنة بالخسارة، ويحدد ذلك مدى القدرة على استمرارية عمل تلك الأسواق.

إلا أن أسواق العنف تعتمد بشكل أساسي على استمرارية حالة الخوف والهلع والفوضى والاضطراب. فعلى عكس الأسواق الاعتيادية التي لا تزدهر إلا في ظل جو من الأمن والطمأنينة والسلام، فإن أسواق العنف يعتمد ازدهارها على استمرار الفوضى، بينما يعمل السلام على تقويضها. لذلك تعتمد أسواق العنف على تقليص عروض العمل والتجارة وتحطيم البنى التحتية للمجتمع.

يُعرّف إيلورت (Elwert: 1-2) أسواق العنف بأنها " أنظمة اجتماعية عالية الربحية وقابلة للإستمرار لعدة عقود متتالية" وهي مناطق نفوذ اقتصادي تنشأ غالبها في مناطق النزاعات الداخلية. لكن لا تتحول كل الصراعات إلى أسواق للعنف، حيث يتوقف ذلك على القدرة على جني الأرباح عبر استخدام العنف.

التجار في أسواق للعنف هم المتربحون من الأعمال الاقتصادية التي تدار في تلك الأسواق. بالتحديد إنهم مجموعة من أمراء الحرب ووكلائهم، المشيخات المختلفة، عصابات النهب المسلح، المجندين والمجموعات المأجورة.

في الآونة الأخيرة تنامت ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة والتي تعتمد على خبراء وضباط الأمن المتقاعدين الأجانب، خاصقى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والتي اشتهرت بمساهمتها في الصراعات السياسية في دول كسيراليون والعراق وأفغانستان.

وفقاً لجريدة (الفارديان 2003) فإنه خلال العقد الماضي فقط وقّع البنتاجون ما يربو على 3000 عقد مع شركات أمن خاصة لخوض حروب غير مشروعة وذلك لتلبية مصالحها ومصالح شرائح نافذة من المتربحين من العنف.

أما زبائن أسواق العنف فهم المستهلكون للبضائع المتوفرة في تلك الأسواق. وبينما كانت الحكومات هي الزبون الشرعى الوحيد في تجارة الأسلحة أضحي لهؤلاء التجار مجموعات متنوعة من الزبائن المحليين والعالميين.

إضافة إلى السلع الغذائية المهمة فإن البضائع المتداولة في أسواق العنف تشتمل على كل أو بعض من البضائع التالية :

L

¹ يمكن التعرف بالتفصيل على البضائع المتداولة في هذه الاسواق من إيلورت، مرجع سابق

أسماء حسين محمد أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب

- مختلف أنواع الأسلحة والذخائر والوقود.
 - ما يجنونه من أعمال النهب المسلح.
 - الإمدادات والمساعدات التي توزعها المنظمات الأجنبية في مناطق النزاع.
 - تهريب البضائع الثمينة: مثل الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة. مثال لذلك الصراع حول الماس في كل من ليبيريا، انجولا، سيراليون والكنغو الديمقراطية.⁷
 - التجارة في الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي.
 - التجارة في المخدرات والأفيون والحشيش.
 - الاستيلاء على الرهائن نظير مبالغ مالية ضخمة كفدية وأعمال القرصنة المختلفة كما في الصومال.
 - تهريب الأسلحة الخفيفة كما في دارفور.
 - قتل وإزهاق الأرواح البريئة. ويعتبر نشر الفوضى والذعر بين الناس إحدى البضائع المهمة لاستمرارية أسواق العنف. فالقتل يمكن أن يحقق عدداً من المكاسب أهمها أن الناس بحثاً عن المأوى والعيش - قد تفرغ إلى لوردات الحرب مطالبةً بالتأمين على النفس والتكفل بالمعاش مقابل إسداء بعض الخدمات أو التجنيد. كما أن إرهاب الناس وقتلهم بشكل عشوائي يقدم العديد من الخدمات الجلييلة للمتريحين من الصراع. فهو على سبيل المثال يوفر أسباباً منطقية لاستمرار التدخل الأجنبي بشكل مباشر أو غير مباشر كما يوفّر عطاءً كثيفاً لأعمال النهب والسلب لموارد الدولة.
- أما بالنسبة للمدنيين العالقين في أماكن النزاع فإنهم يعيشون في فوضى عارمة أطلق عليها أحد الباحثين مصطلح (هيكهوبز الفوضى) (Wendt The Hobbesian Structure) (1999: 249) حيث يصل الناس إلى حالة من انعدام الأمن يجعلهم يستسلمون لفكرة أن القوى

Georg Elwert. "Intervention in Markets of Violence".

⁷ حدد فيليب بعضاً من المصادر الحالية والمستقبلية التي تدور حولها الصراعات في الدول النامية منذ التسعينيات من القرن الماضي. للمزيد يمكن الرجوع الى الجدول رقم 1 في:

Philippe Le Billon, "The Political Economy of Resource Wars", p.24. available online at: [!! HYPERLINK "http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf"](http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf)
¹ <http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf>

الاجتماعية لا تستطيع توفير الأمان إلا عبر مجهودها الخاص. أن أهم ما يميز هذا الهيكل الفوضي هو أن الناس تبدأ بالاعتقاد بأن العدائية هي خاصية من خصائص المنظومة التي يعيشون فيها وليس شعوراً فردياً، مما يضطرهم إلى تصوير كل الآخرين بأنهم أعداء فقط لأنهم جزء من المنظومة. (Wendt 1999: 264)

تستغل المجموعات المترحة من العنف هذا الوضع لتعميق شعور العدائية من أجل استمرار الحرب فيبرز ذلك وقعاً جديداً أطلقت عليه الباحثة ميري " (80: 2006) Kaldor سياسة الهوية Identity Politics. وهي تعني بذلك كل الحركات التي تعتمد في حشد الدعم على الهوية الإثنية أو العنصرية أو الدينية.

وتدل الحقائق المرتبطة بالصراعات الأفريقية على قدرة النخب في المجتمع الأفريقي، وخاصة النخب السياسية، على حشد الناس وكسب تأييدهم غير تغذيتهم بالأفكار السالبة والصور النمطية تجاه المجموعات الإثنية الأخرى وذلك من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية. تتم صياغة المصالح الشخصية وطموحات هؤلاء القادة بعبارات إثنية حتى ولو كان ذلك على حساب تنمية المشاعر العدائية ضد المجموعة الأخرى التي يجري تصويرها كعدو. (9: 1999) Adedeji

إضافة إلى ما سبق فإن أهم الاختلافات بين أسواق العنف والأسواق الأخرى هي طرق تمويل تلك الأسواق التي تعتمد بشكل كبير على الشركات عابرة الوطنية والدول الأجنبية ذات المصلحة في استمرار النزاع إضافة إلى مجموعات من المغتربين القاطنين في الدول المختلفة والذين يوفرون الخطط والتمويل والدعم الإعلامي إن كانوا اغنياء أو يمكنهم المساهمة بالتجنيد في صفوف المتمردين إن كانوا من اللاجئين في دول الجوار. (107-113: 2006) Kaldor

الإطار النظري لتفسير ظاهرة أسواق العنف:

كيف يمكن أن نفسر ترحب بعض الناس من القتل والدمار الذي يسببه الصراع السياسي؟ إن هناك عدة مداخل نظرية يمكنها متضامنة تحليل ظاهرة أسواق العنف. نبدأ أولاً بالنظرية التي تقرر عقلانية الفرد في اتخاذ قراراته خاصة القرارات ذات الصلة الاقتصادية Rational Choice Theory.

تؤطر نظرية الاختيار العقلاني مسار السلوك الاجتماعي والاقتصادي للإنسان. والعقلانية هنا تعني أن الإنسان حين يقرر اتخاذ قرار ما فإنه يفعل ذلك لأنه أجرى تقييماً مسبقاً بين الخسائر والأرباح المتوقعة. وهو في كل قراراته يتجه نحو تعظيم أرباحه وتقليل الخسائر إلى أقل مدى ممكن. وتعتقد النظرية أيضاً أن السلوك الجماعي ما هو إلا نتاج حاصل جمع التصرفات الفردية العقلانية. (انظر ويكيبيديا)

إن الانسان كائن عاقل، وعليه فإن لياً من تصرفاته وإن بدت غير منطقية وغير راشدة إلا أنها تنم عن قرار عقلاى تم اتخاذه مسبقاً على حسابات تتعلق بالأرباح مقابل الخسائر المتوقعة. فى هذه الحالة إذا كانت الأرباح أكبر من الخسائر فى الفرد سيُقدِّم على اتخاذ القرار وتنفيذه. والعكس صحيح فإذا توقع المرء أنفعاله ستجُر عليه من الخسائر ما يفوق الأرباح المتوقعة فإنه لن يقدم على اتخاذ القرار.

فى أسواق العنف تتمثل الأرباح والحوافز بالدرجة الأولى فى الأموال الطائلة التى يجنيها مدبرو الصراع وأمروه. فى الحالة الصومالية مثلاً تُلّ التدهور المريع فى الأحوال الأمنية فرصة ذهبية للمتفعين وأمراء الحرب للإثراء. فقد كان على المنظمات الإنسانية التى تحاول تقديم المعونات العاجلة للمتضررين من المدنيين أن تعتمد على حرس من الميليشيات المسلحة لتأمين إيصال المعونة. فكان على منظمة CARE مثلاً دفع \$100,000 شهرياً للمليشيات فى حين كان على ICRC دفع هذا المبلغ أسبوعياً للإشراف الأمني على توزيع المعونات العاجلة. (Ahmed 1999: 247)

هناك أيضاً بعض الأرباح غير المنظورة مثل الدعاية المكثفة لقضية المتمردين أو للنسق العقائدى الذى يؤمنون به. كما أن الحماية التى يتلقاها بعض المدنيين الذين لا يجدون لأنفسهم بديلاً سوى الإنخراط فى تلك النزاعات لتأمين الحماية لهم أو لذويهم يمكن اعتبارها من أهم الأرباح التى يجنونها جراء انخراطهم فى تلك الأسواق.

أما أهم أشكال التكلفة المتوقعة فهى خطر الموت فى كل لحظة. وهنا يمكن أن تسهم بعض العوامل فى التخفيف من تلك التكلفة. أهم تلك العوامل هو إتخاذ الهوية كسلاح لبيان أهمية الموت من أجل الدفاع عن تلك الهوية. كما أن تغذية المشاعر السالبة كالخوف والكراهية والحدق والانتقاء التاريخى لبعض الأحداث التى تعزز المشاعر السالبة ضد الآخر يعضد الرغبة فى استمرار الصراع وتأجيجه.

لكن أهم عوامل تخفيف التكلفة هو توفير شبكة عريضة عالمية من أجل تمويل الصراعات وضمان استمراريتها. ومن هذا المنطلق تلعب العولمة دوراً أساسياً فى خلق وتكوين بناء مؤسسى عالمى يستند عليه أعمال أمراء الحرب ووكلائهم ومموليهم. ولهذا تطلق "ميرى" على تلك الحروب "الحروب الجديدة". فعلى الرغم من أن معظم هذه الحروب هى حروب داخلية، إلا أنها تشتمل على عشرات الآلاف من الصلات عبر الوطنية مما يجعل من الصعب التفريق بين ما

L

¹ للمزيد حول القرار العقلاى خاصة فى الامور الاقتصادية انظر على سبيل المثال:

G. S. Becker, The Economic Approach to Human Behavior (Chicago: University of Chicago Press, 1976); J. Ed. Elster, Rational Choice (Oxford: Basil Blackwell, 1986).

هو داخلي وما هو خارجي، وما هو محلي وما هو عالمي. (Kaldor 2006:2) ولهذا فإن هذه الحروب الجديدة يجب أن تفهم في سياق العولمة، لذلك تعطيها ميري لسماً آخر وهو "الحروب المعولمة" (Kaldor 2006: 95) .

المدخل النظري الثاني الذي يمكن التعويل عليه في تفسير ظاهرة أسواق العنف هو الذي يرجح أن الدولة إذا كانت تمتلك موارد غنية وفي نفس الوقت لا تنتوع سبل الإنتاج لديها تكون مرشحة أكثر من غيرها لاحتمالات اندلاع الصراعات بها. هذا المدخل الاقتصادي لتفسير العنف يبتعد عن الإطار التقليدي الذي كان حتى وقت قريب يعتقد أن العامل الاقتصادي في الصراعات السياسية ينحصر في عوامل الفقر وسوء توزيع الثروة والسلطة الذي يولد إحساساً بالتظلم من جهة معينة تطالب بحقوقها عبر العنف والتمرد.

في أواخر التسعينيات من القرن الماضي توجه الباحثون بشكل أكثر تركيزاً إلى محاولة تحليل أسباب النزاعات الأفريقية. لقد اتضح أن في دولاً مثل أنجولا، سيراليون، ليبيريا يلعب الدخل الناتج من التجارة في الموارد الطبيعية دوراً مميزاً ليس فقط في تمويل الدرجات المتصاعدة والمستمرة من العنف لدى المتمردين والحكومة بل أيضاً في إعادة تفسير الأسباب الرئيسية للعنف. فعلى الرغم من أن المصادر الاقتصادية كانت تتسبب دوماً في استمرار هذه النزاعات، إلا أن ما اتضح بشكل جديد هو الدرجة التي تساهم فيها هذه المصادر لا كوسيلة لإكفاء النزاعات بل كغاية أساسية تدور حولها تلك النزاعات. لقد اتضح أن السيطرة على الأرض والسكان يتحول إلى هدف اقتصادي أكثر منه عسكري أو إستراتيجي، وأن الرغبة في الاستمرار في الحرب يتحول إلى مؤسسة عقلانية الهدف منها إثراء نخب وجماعات محددة. Arnson (2005: 3)

كان أول من تحدث عن هذا الأمر هو الباحث البريطاني David Keen في 1998 والذي ذكر أن الحرب ليست ببساطة انهيار يحدث في نظام محدد بل طريقة لخلق نظام بديل للريح والقوة والحماية أيضاً. فيما بعد درس كل من كولبيرو وهوفليير العوامل الاقتصادية في النزاعات وأدخل مفهوم Greed vs. Grievances أو (المظالم مقابل المطامع)، والذي تناولا فيه أسباب العنف من وجهة نظر اقتصادية (Arnson 2005: 3).

L

⁷ . للمزيد حول هذا الامر يمكن الرجوع الى

Paul Collier and Hoeffler Anke (2001), "Greed and Grievance in Civil War", Available Online at: !! HYPERLINK "http://www.worldbank.org/research/conflict.papers.htm" ¶ www.worldbank.org/research/conflict.papers.htm¹; Sorli Mirjam E., (2002), "Resources, Regimes and Rebellions", International Peace Research Institute, OSLO (PRIO), Available online at !! HYPERLINK

خلاصة هذا المدخل هو أن الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على إحدى مواردها الأولية الغنية كمصدر واحد للدخل مع وجود نخبة سياسية قابضة ومهيمنة على الدخول المتأتية من هذا المصدر قسح مجالاً ضيقاً (للآخرين) ممن هم خارج شبكة المتنفعين و المتنفذين من الحصول على مصادر دخل منافسة. هذا الأمر يشجع المعارضة على التنافس عبر استخدام العنف من أجل إعادة توزيع القوى المهيمنة على تلك الدخول. إذن الحرب تصبح حرب اقتصادية بالرغم من كونها تخفويوراء سحب سياسية كثيفة. وعندما تصبح الأجندة الاقتصادية ذات أولوية قصوى مقارنةً بالقضايا السياسية أو الأيدلوجية الأخرى، فإن أي محاولات للوصول إلى اتفاقية سلام حتى ولو كانت مليية للمطالب السياسية تتعسر.

يقرر الباحثون في هذا المجال أنه لا بد من توفر ظروف اجتماعية محددة تقف وراء اعتقاد المنتفعين بأن مخاطر إدارة العنف أقل بكثير من مخاطر السلاح. العنف المُنظَّم يعتمد على هيكل الفرص والحوافز المتاحة. وبشكل عام فإن إحدى العوامل التي تزيد من أرباح إدارة العنف هي القدرة المتهالكة للدولة، فكلما زادت الدولة تهالكاً أمكن تحدي النظام الحاكم. Zucher (2001: 2)

يلفتنا هذا الأمر إلى الأهمية القصوى التي يجب أن يوليها الباحثون في أسباب العنف للمؤسسات الرسمية أو غير الرسمية في خلق إما حواجز قوية ضد أسواق العنف أو تقوم بتقديم الحوافز والفرص لتنظيم وممارسة العنف.

ويناقش أحد الباحثين الحالة الإفريقية معتقداً أنه في الدول التي تتميز بالقابلية للعنف والصراع والانقسامات، فإن غياب العدالة والتي تشمل المساواة وتوزيع الفرص بين المكونات الإثنية للسياسة القومية عادة ما يكون بادياً للعيان بشكل هذا الغياب سبباً كافياً لعدم الاستقرار السياسي والعنف والصراعات والحروب والحكم غير الراشد. وهنا تقبع الدائرة الشريرة. " (Adedeji 1999:7)

ومما لا شك فيه أن البيئة الاقتصادية للمجتمع تعمل على تشكيل الشخصية الاجتماعية لأعضائه بحيث تجعلهم يرغبون في فعل ما يجب عليهم أن يفعلوا، وفي الوقت نفسه تؤثر الشخصية الاجتماعية في البناء الاجتماعي الاقتصادي حيث يمكن أن تكون قوة لاحمة تساعد على مزيد من استقرار البيئة الاجتماعية أو تتحول في ظروف خاصة لتصير قوة تفجير تعمل على تحطيم البنية الاجتماعية. (محمد 1998: 90)

في المقابل في التحالفات التي تُعقد ما بين الأطراف المتعددة في لُلق العنف عادةً ما تكون هشة وقابلة للانكسار بحسب ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية. وهذا ما يفسر الانقسامات والإنشاقات المتتالية بين تلك الأطراف، كما أنه ليس هناك ما يضمن أن حليف اليوم لن يصبح العدو الأول غداً. كما أن النظام الحاكم نفسه يمكن أن يكون كله أو جزء منه متواطئاً في أعمال أسواق العنف إذا كان ذلك يصب في قلب مصالحهم الاقتصادية الذاتية. وهذا الطرح قد يخالف الاعتقاد السائد أن الدولة هي كتلة واحدة في مواجهه المتمردين. هنا الدولة في هذا السياق يجب التعامل معها باعتبارها مؤسسة " تعكس أو تكشف حالة الانقسامات الأساسية للمجتمع والصراعات وأنماط السيطرة فيه" (Ali 1989: 18).

إن المحلل لكثير من الصراعات الإفريقية يمكن أن يلمح العديد من ملامح اسواق العنف في طيات الأهداف غير المعلنة للحرب، ودونك الحروب الأهلية في الصومال ودارفور وسيراليون وأنجولا والكونغو الديمقراطية كأمثلة واضحة. في خاتمة هذا المقال سنحاول إلقاء نظرة سريعة على الصراع في دولة افريقية (الكونغو الديمقراطية) من أجل إلقاء صورة أسواق العنف بشكل تطبيقي.

الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية وأسواق العنف

تعتبر الكونغو الديمقراطية (التي عرفت أولاً بالكونغو البلجيكية ثم تم تغيير اسمها إلى الكونغو ليوبولديف ثم الكونغو كينشاسا ثم زائير وأخيراً الكونغو الديمقراطية) إحدى الدول الغنية بمصادرها وثرواتها الضخمة حيث تتمتع بالمعادن النفيسة كالألماس والذهب والكوبالت والنفط إضافةً إلى الإمكانات الزراعية.

حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت المنطقة التي يجري فيها نهر الكونغو مجهولة من العالم الخارجي حتى وصل "ستانلي" إلى مصب الكونغو عام 1874-1877 فأدرك أهمية هذه البلاد فقدم ثمرة كشوفاته هدية ل"ليوبولد" ملك البلجيكي، وحين جاء مؤتمر برلين 1884-1885 رضي المؤتمر أن يعطي الكونغو إلى ملك البلجيكي. (فيليب 1966: 548-549). إعتبرت بلجيكا الكونغو ملكاً خاصاً بها فتاجرت في أهلها وحرمتهم أبسط الحقوق الإنسانية كالتعليم والخدمات الصحية واستمر الوضع كذلك حتى نالت الدولة استقلالها عام 1960.

وبالرغم من الثروات الهائلة للكونغو إلا أن الإرث الاستعماري التخريبي حال دون تمتع أهلها بتلك الثروات ولذا لم يكن من المستغرب أنها تُعد من أفقر دول العالم علي الإطلاق .

L

¹ . مقياس الفقر البشري HPI-1 يركز على نسبة السكان في القطر تحت الدراسة ممن يعيشون تحت خط محدد من الفقر وذلك بدراسة عدد من المؤشرات كالحياة الطويلة بصحة والتعليم الخ وهو بديل عن خط الفقر الذي تم

أسماء حسين محمد أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب

مقياس الفقر البشري HP1-1● احتمالية عدم العيش حتى عمر 40 (%)● نسبة الأمية لدى الكبار أكثر من 15 عاماً (%)● عدد السكان الذين ليس لديهم مصادر مياه نظيفة (%)● الاطفال أقل من 5 أعوام يعانون من نقص أوزانهم (%)●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

احتمالية عدم العيش حتى عمر 40 (%)● نسبة الأمية لدى الكبار أكثر من 15 عاماً (%)● عدد السكان الذين ليس لديهم مصادر مياه نظيفة (%)● الاطفال أقل من 5 أعوام يعانون من نقص أوزانهم (%)●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

نسبة الأمية لدى الكبار أكثر من 15 عاماً (%)● عدد السكان الذين ليس لديهم مصادر مياه نظيفة (%)● الاطفال أقل من 5 أعوام يعانون من نقص أوزانهم (%)●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

عدد السكان الذين ليس لديهم مصادر مياه نظيفة (%)● الاطفال أقل من 5 أعوام يعانون من نقص أوزانهم (%)●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

الاطفال أقل من 5 أعوام يعانون من نقص أوزانهم (%)●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو ●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو ●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو ●●(38.0)●(37.3)●(32.8)●(54)●(31)●● جدول يوضح بعض مؤشرات الفقر البشري في الكونغو .

تحديده ب \$1.25 في اليوم للفرد. ويعتبر قيمة (38.0) التي حصل عليها الكونغو في الترتيب رقم 120 من إجمالي 135 دولة تم إحصائها في نفس العام.
دراساته إقليمية

جدول يوضح بعض مؤثرت الفقر البشري في الكونغو .

Human Development Report(2009)

أضف إلى ذلك أن الكونغو منذ استقلالها لم تذوق طعم الاستقرار السياسي فشهدت حروباً أهلية متواصلة وتغييرات متتالية في أنظمة الحكم، ومنذ أواسط 1990 تحولت الحرب الأهلية الكونغولية إلى حرب إقليمية إذ شاركت فيها ثماني دول إفريقية مجاورة علي الأقل إما أصالة عن نفسها أو تحقيقاً لمصالح الدول الكبرى والشركات الدولية متعددة الجنسيات بدعم أحد أطراف الصراع (الحكومة أو التمرد)، حتى أُطلق على تلك الحرب (الحرب العالمية الأفريقية الأولى) لكثرة ضحاياها، الحرب التي يُطلق عليها "الحرب الثانية" والتي اندلعت في أغسطس 1998 حصدت أرواح 5.4 مليون نفس أفريقية وبالرغم من ذلك فإن "الجهود الدولية كانت ضعيفة وتصب في مجال التشجيع والشجب أكثر من كونها محاولات جادة لإنهاء النزاع" (التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2002: 187).

عادة ما يعزو الباحثون هذه الصراعات إلى أسباب إثنية وسياسية ومصالح اقتصادية وتتافس دول الجوار والغرب على المنطقة . إلا أن ظاهرة أسواق العنف التي ناقشناها نظرياً في هذا المقال يمكن أن تقدم مدخلاً تحليلياً واعداً من أجل تحليل الصراع في الكونغو الديمقراطية.

فبلجيكا التي استعبدت شعب الكونغو زرعت فيه العديد من الشركات الاحتكارية (كشركة لمتيازات تتجانيقا والشركة البلجيكية العامة والاتحاد المعدني لكاتنقا العليا) لضمان استمرار نهب موارد هذا البلد وما تزال الشركات الغربية "...تجنى أرباحاً كبيرة وتمارس ضغوطاً على الجمهورية الفتية ليست في مصلحة الشعب الكونغولي بل في مصلحة المستثمرين الأجانب" (كوامي 2001: 29).

إن الصراع الدامي الذي شهدته هذه الدولة هو في حقيقته صراع دولي - إقليمي - محلي على المعادن النفيسة وبالأخص الألماس، حيث شكّل المنتفعون من الحرب الأهلية أسواقاً متعددة للعنف في المنطقة من أجل خلق حالة من الفوضى العارمة لنهب تلك المعادن، وتحولت السيطرة على الأرض والسكان إلى هدف اقتصادي من أجل استمرار الحرب وإثراء النخب ، لذلك لا يمكن

L

¹ عن الآثار الناجمة عن الحرب وغير ذلك من التفاصيل أرجو الرجوع الى:

!! HYPERLINK "http://www.global.issues.org/article/87/the-democratic-republic-of-congo" ¶ <http://www.global.issues.org/article/87/the-democratic-republic-of-congo>^L

¹ . إنظر علي سبيل المثال: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية بعنوان الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا 22-30 مايو 1999 (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1999)، ص.

.700-687

ان نعزو هذه الصراعات إلى مشاكل إثنية بل هو نزاع منظم بين شبكات نخبوية محلية متنازعة من جهة وأذرع عميلة ومتنفعة من دول الجوار والدول الغربية وشركات أجنبية من جهة أخرى. إن أول ما يمكن تلمسه من حقائق في هذا الأمر هو أن الكونغو نسبة لفقرها المدقع غير قادرة على تعدين المعادن بنفسها وبالتالي فالمعادن المستخرجة يتم تسويقها كمواد خام، مما يعني أن الصراع الدائر هو حول استخراج المعادن من جهة، وتسويقه عبر الوسطاء من الشركات الأجنبية ودول الجوار من جهة ثانية. لذلك يدخل في لعبة الموت من أجل الثراء العديد من اللاعبيين المحليين كالكالات الحكومية التي تشارك بعلم الحكومة أو بدون علمها والشركات الخاصة العاملة في مجال النقل وحركات التمرد ولاعبين إقليميين وأجانب كالشركات الدولية متعددة الجنسيات وشركات الأمن الخاص ودول الجوار الأفريقي خاصة رواندا وأوغندا والدول الغربية وعدد من رجال الأعمال والشركات الوسيطة التي تقوم ببيع المعادن أو تلك التي تتولى مهمة استخراج شهادات براءة مزورة للمنتج إضافة الي شركات الأسلحة التي تمول كل تلك الأطراف لضمان استمرار حالة الفوضى ونهب المزيد من العادن النفيسة، حتى أطلق على الماس المستخرج من تلك المناطق ب"الماس الدم" *The Blood Diamond*.

خاتمة:

لقد خلقت النزعة المادية الجشعة والفردية واللاأخلاقية التي يتميز بها النمط الرأسمالي العالمي روابط وصلات وثيقة بالبحث الدائب عن الموارد والثروات والرغبة اللامتناهية في فتح أسواق جديدة تسيطر عليها القوى الرأسمالية العالمية المتنفذة. أسهم هذا الوضع في خلق مؤسسات عالمية تترىح من العنف وتزكية أينما وجد. إن هذا هو ما حدا بأحد الباحثين للقول بأن "عولمة الرأسمالية هي قبل كل شيء، عولمة لإفلاس أخلاقيٍّ دُ البشرية إلى مصافِ الحيوانات التي

L

¹ بينما الناس يموتون بسبب الحرب في الكونغو كانت شركة إيث لانتقس في منتصف العقد التسعيني 1990 تحتفل باستخراج الالماسة المليونية (تزن 200 قيراط (40 جرام) من الكونغو.

¹ تذكر أحد المراجع أنه علي الرغم من أن موسيفيني (يوغندا) يصر على أن وجوده في الكونغو فقط من أجل ضرب قواعد المتمردين الأوغنديين لتأمين حدود بلاده إلا أن وزير الخارجية الكونغولية السابق لولا كومبا في 17-1999-2 علق علي ذلك قائلاً أن كلاً من أوغندا ورواندا قد أصبحتا من كبار منتجي الذهب في أفريقيا رغم إنفجارهما بهذا المعدن. المرجع: أنظر أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية تحت عنوان الصراعات والحروب الأعلى في أفريقيا 22-30 مايو 1999. ص. 699.

¹ منذ 1999 ظهر أيضاً معدن الكولتن Coltan بكميات كبيرة وهذا المعدن يستخدم حالياً في أجهزة الكمبيوتر والمحمول مما أدى إلي إعادة تدوير النزاع من أجل إستغلاله. للتفصيل يمكن الرجوع غلي سبيل المثال الي The Industry Standard, "Guns, Money and Cell Phones", June 11, 20; Imtyaz Delawala, "What is Coltan? The Link Between your Cell Phone and Congo", ABCNews.com, September, 7, 2001.

تلتهم بعضها بعضاً حول فريستها، أى فشل للبناءات الفلسفية القائمة على شرعنة الأنانية الموصّية وإرادة القوة. فالأيدلوجية الإجرامية الكامنة وراء الرأسمالية بمحاولتها حل فكرة جماعة بشرية تربط بينها مصلحة مشتركة، تضع نفسها خارج القانون الطبيعي بتهديدها الجنس بكامله... فالحرب... فى نظر بعض أنصار الرأسمالية الذين يرون أن " الحرب أفضل من البطالة" وسيلة مثالية لامتناس البطالة فهي تضحي بالعمال غير النافعين وتشكل، عندما يستعاد السلام، مصدر أرباح جديدة من إعادة الإعمار (بيرو 2006: 432-395).

إن ما طرحناه سابقاً يوضح بجلاء أن العنف السياسى قد يتكون على خلفية أهداف اقتصادية قوية وهذا ما يجب الانتباه إليه والتعامل معه فى مرحلة المفاوضات. فالمدخلان العقلاني والاقتصادي معاً يكشفان صعوبة تحقيق السلام فى مثل هذه الصراعات. إن اللقاءات والمفاوضات السياسية المطولة لن تجدي فى إنهاء هذا النوع من الصراع، بل يجب بناء استراتيجيات جديدة تقلص فرص التكسب من الحرب وتزيد من مخاطر استمرار الصراع. يحدد أحد الباحثين (Kamphuis 2005: 185-210) ثلاثة من المحاور التى يمكن الاعتماد عليها فى بناء إستراتيجية جديدة للسلام. المحور الأول هو محور "التوظيف": ويقصد بذلك توظيف المتمردين وإعادة دمجهم فى المجتمع وتسريحهم من السلاح ومن خلال تدريبهم على مهارات وظيفية مدنية، مع محاولة إنهاء الحالات الصراعية بين الفصائل المختلفة. أما المحور الثانى فيختص بتمويل البنى التحتية وتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي وإعادة توزيع هياكل السلطة والثروة. أما المحور الثالث فهو تقليص فرص التنافس على الموارد الشحيحة أو النادرة عبر تنويع مصادر الدخل والأنشطة الاقتصادية وعدم اعتماد الدولة على ريع مورد طبيعى واحد. كما يجب توجيه العوائد والأرباح لإعادة الإعمار وتنشيط الزراعة والسياحة وزيادة الوعي المجتمعي.

فى تجربة الكونغو التى تعرضنا لها كنموذج، وبالرغم من الصورة السوداء المشبعة بالتشاؤم من مصير هذا القطر إلا أن الإرادة العالمية الحرة قد سلطت الحد من ظاهرة الماس الدم وإن لم يفلح المجتمع العالمى فى إنهاء الظاهرة تماماً، الأمر الذى يعطى بريقاً من الأمل فى الحد من ظاهرة أسواق العنف. كان أول من قام بالربط بين الماس والصراع فى الكونغو هي منظمة

Global Witness عبر تقريرها الصادر عام 1998 تحت عنوان "A Rough Trade". وما لبثت مجموعات من منظمات حقوق الإنسان وأجهزة الإعلام أن تصدرت لهذا الموضوع، حتى شكلت الأمم المتحدة لجنة خبراء لتقصي حقائق الصراع فى الكونغو. خرجت تقارير اللجنة متتالية منذ أبريل 2001 حتى أكتوبر 2003 والتي أوردت أسماء 85 شركة عالمية متورطة فى الحرب الكونغولية بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من الضغوط التى مارستها بغض

أسماء حسين محمد أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب

الدول الغربية لعدم نشر أسماء هذه الشركات ليقى اسمها مبراً من اللائحة المعيبة The Shame List إلا أن الجهود قد تواصلت وصدر مشروع Kimberly Process Certification Project والذي يحظر التعامل مع الماس الدم (الالماس المستخرج من مناطق النزاعات في افريقيا) وقد ضيق هذا المشروع كثيراً على المتعاملين في الماس وأجبرهم على البحث على مصادر نظيفة منه مما قلل حدة الصراع على الماس في الكونغو. إن النظام الرأسمالي الذي تم بناءه على أسس الربح ولو بشكل غير أخلاقي يشجع على تنامي ظاهرة أسواق العنف. وما لم تتبن البشرية نظاماً اقتصادياً أخلاقياً فإن الدول وخاصة الضعيفة منها ستكون تحت خط الخطر باستمرار.

على الدول النامية أن تطور أنظمة ريعية وربحية مختلفة بدل الاعتماد على سلعة اقتصادية إستراتيجية واحدة. إلا أن الأهم من ذلك هو توفير العدالة في تقسيم العائدات وإعادة توزيعها على شكل خدمات اجتماعية ملموسة تزهد الناس في التغيير العنيف للحكومات. على الدول النامية أيضاً بناء أنظمة سياسية قوية ، والقوة لا تكمن في القوى الأمنية الرادعة وللإختبارات الفعّالة بل تكمن ببساطة في العدالة. أما المدنيون العالقون في مناطق الحرب فإن أول ما يريدونه هو توفر الأمن ثم الخدمات الاجتماعية الضرورية . لذا فإن المدنيين المشاركين في أسواق العنف تحت وطأة الحجة يمكن أن يُعاد استخدامهم كأداة فاعلة في استتباب الأمن.

المصادر و المراجع:

- سورة البقرة: الآية 30.

- الطيب علي عبدا لرحمن (2002). العولمة: قدر أم اختيار. سلسلة الخرطوم عاصمة الثقافة العربية. الخرطوم: وزارة الثقافة والسياحة.
- القاموس الالكتروني ويكيبيديا.

!!

HYPERLINK

- "http://en.wikipedia.org/wiki/rational_choice_theory"
- http://en.wikipedia.org/wiki/rational_choice_theory¹
- جيل بيرو وآخرون (2006). ترجمة أنطون حمصي. الكتاب الأسود للرأسمالية. دمشق: دار الطليعة الجديدة.
- حسنين توفيق إبراهيم (1999). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراة (17). الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- كوامي نكروما (2001). تحدي الكونغو: دراسة حالة من حالات الضغوط الخارجية في دول مستقلة. الطبعة الثانية. بيروت: دار الملتقى للطباعة والنشر.
- فيليب رفة. الجغرافية السياسية الأفريقية. (1966). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- محمد خضر عبدالمختار (1998). الاغتراب والتطرف نحو العنف: دراسة نفسية اجتماعية. القاهرة: دار غريب للنشر.
- معهد البحوث والدراسات الأفريقية (2002). التقرير الإستراتيجي الأفريقي للأعوام 2001-2002. القاهرة: مركز البحوث الأفريقية.
- معهد البحوث والدراسات الأفريقية (1999). أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية بعنوان الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا" 22-30 مايو 1999. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.

- Adedeji, Adebayo (1999). Comprehending African Conflicts. In Adebayo Adedeji (ed.). *Comprehending and Mastering African conflicts: The Search for Sustainable Peace and Good Governance*. London and New York: Zed Books.
- Ahmed Ismail (1999). Understanding Conflict in Somalia and Somaliland. In Adebayo Adedeji (ed.). *Comprehending and Mastering African conflicts: The Search for Sustainable Peace and Good Governance*. London and New York: Zed Books.
- Arnson, Cynthia J., and I. William Zartman (eds) (2005). *Rethinking the Economics of War: The Intersection on Need, Creed and Greed*. Washington: Woodrow Wilson Center Press.
- *Behavior*. Chicago: University of Chicago Press.
- Collier, Paul and Hoeffler Anke(2001), *Greed and Grievance in Civil War*. Available Online at: !! HYPERLINK

"<http://www.worldbank.org/research/conflict.papers.htm>"

¶ www.worldbank.org/research/conflict.papers.htm[⊥]

- Democratic Republic of Congo: Diamond Mining and Conflict,
- !! HYPERLINK "<http://www.american.edu/ted/ice/congo.htm>"
- ¶ <http://www.american.edu/ted/ice/congo.htm>[⊥]
- Elster, J. Ed. (1986). *Rational Choice*. Oxford: Basil Blackwell.
- Elwert, Georg. "*Intervention in Markets of Violence*". Available online at: [http://www.oei.fu-berlin.de/en/projekte/cscca/downloads/ge pub marketsofviolence.pdf](http://www.oei.fu-berlin.de/en/projekte/cscca/downloads/ge_pub_marketsofviolence.pdf)

Human Development Report 2009 •

- !! [HYPERLINK](http://horstats.undp.org/en/countries/country/factsheets/cty-fs-COD.html)
"<http://horstats.undp.org/en/countries/country/factsheets/cty-fs-COD.html>"
- ¶ <http://horstats.undp.org/en/countries/country/factsheets/cty-fs-COD.html>[⊥]
- John Lloyd Hanson (1986). *A Textbook of Economics*. 7th edition London: Pitman Publishing.
- Kaldor, Mary (2006). *New and Old Wars: Organized Violence in A Global Era*. 2nd edition. Cambridge: Cambridge Polity Press.
- Kamphuis, Bertine (2005). Economic Policy for Building Peace. In Junne, Gerd, and Willemijn Verkoren (eds.). *Post-Conflict Development: Meeting New Challenges*. London: Lynne Rienner Publisher, Inc.
- Le Billon, Philippe. *The Political Economy of Resource Wars*. Available online at:
- !! [HYPERLINK](http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf)
"<http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf>"
- ¶ <http://www.iss.co.za/pubs/books/Angola/3LeBillon.pdf>[⊥]
- Mirjam, Sorli (2002). *Resources, Regimes and Rebellions*. International Peace Research Institute, OSLO (PRIO). Available online at !! [HYPERLINK](http://www.prio.no/publications/papers/ISA_mirjam.pdf)
"http://www.prio.no/publications/papers/ISA_mirjam.pdf"
- ¶ http://www.prio.no/publications/papers/ISA_mirjam.pdf[⊥]
- Taisier M. Ali (1989). *Cultivation of Hunger: State and Agriculture in Sudan*. Khartoum: Khartoum University Press.
- The Guardian (2003). Available online at !! [HYPERLINK](http://www.guardian.co.uk/world/2003/dec/10/politics.iraq)
"<http://www.guardian.co.uk/world/2003/dec/10/politics.iraq>"
- ¶ <http://www.guardian.co.uk/world/2003/dec/10/politics.iraq>[⊥]

- Wallensteen, Peter (2002). *Understanding Conflict Resolution*. Second Edition. London: SAGE Publications.
- Wendt, Alexander (1999). *Social Theory and International Politics*. United Kingdom: Cambridge University Press.
- Zürcher, Christoph, and Jan Koehler (2001). *Institutions and Organized Violence in Post Socialist Societies*.
- !! HYPERLINK "http://www.oei.fu-berlin.de/en/projekte/cscca/downloads/jk_cz_institutions.pdf"
¶ http://www.oei.fu-berlin.de/en/projekte/cscca/downloads/jk_cz_institutions.pdf¹